دور القوى الاقليمية والتنافس الاستخباراتي الدولي في اعادة تشكيل توازنات الشرق الاوسط والانقلابات السياسية خلال الحرب الباردة ١٩٥٥-١٩٩١ دراسة تاريخية

م. د حسين طالب مهدي السنجري

وزارة التربية ، المديرية العامة لتربية ذي قار

البريد الإلكتروني Email : Abu.marahb98@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة ، الشرق الأوسط ، الانقلابات السياسية ، القوى الإقليمية ، التنافس الاستخباراتي ، توازنات القوة ، الاستقرار السياسي.

كيفية اقتباس البحث

السنجري، حسين طالب مهدي ، دور القوى الاقليمية والتنافس الاستخباراتي الدولي في اعادة تشكيل توازنات الشرق الاوسط والانقلابات السياسية خلال الحرب الباردة ١٩٥٥-١٩٩١ دراسة تاريخية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Regional Powers and International Intelligence Competition in the Restructuring of Middle Eastern Power Dynamics and Political Coups during the Cold War (1955–1991): A Historical Analysis

Dr. Hussein Talib Mahdi Al-Sinjari
Ministry of Education, General Directorate of Education of Dhi Qar

Keywords : Cold War, Middle East, Political Coups, Regional Powers, Intelligence Rivalry, Balance of Power, Political Stability.

How To Cite This Article
Al-Sinjari, Hussein Talib Mahdi, Regional Powers and International Intelligence Competition in the Restructuring of Middle Eastern Power Dynamics and Political Coups during the Cold War (1955–1991): A Historical Analysis,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines the role of regional powers and international intelligence rivalry in reshaping the balance of power in the Middle East through political coups during the Cold War period (1955–1991). It aims to analyze the interaction between domestic factors within Middle Eastern states and external intelligence interventions by major powers, highlighting how military coups were employed as instruments for redistributing regional and international influence. The study adopts a historical-analytical and comparative approach, focusing on selected case studies such as Iran, Syria, and Iraq to identify patterns of intelligence involvement and their impact on political stability and state-building processes. The study concludes that political coups in the Middle East were not solely the result of internal dynamics, but rather the outcome of

a complex interaction between international rivalry and regional ambitions, contributing to prolonged political instability and obstructing sustainable state development throughout the Cold War era.

الملخص

تناقش هذه الدراسة دور القوى الإقليمية والتنافس الاستخباراتي الدولي في إعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط من خلال الانقلابات السياسية خلال فترة الحرب الباردة (١٩٥٥–١٩٩١). وتهدف إلى تحليل طبيعة التداخل بين العوامل الداخلية للدول العربية والإقليمية من جهة، والتدخلات الاستخباراتية للقوى الكبرى من جهة أخرى، مع التركيز على كيفية توظيف الانقلابات العسكرية كأداة لإعادة توزيع النفوذ الإقليمي والدولي. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تناول حالات نموذجية مثل إيران وسوريا والعراق، لإبراز أنماط التدخل الاستخباراتي وأثرها على الاستقرار السياسي وبناء الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن الانقلابات السياسية في الشرق الأوسط لم تكن نتاجًا لعوامل داخلية محضة، بل جاءت نتيجة تفاعل معقّد بين الصراعات الدولية والطموحات الإقليمية، ما أسهم في ترسيخ حالة عدم الاستقرار السياسي وإعاقة مسارات التنمية وبناء الدولة خلال الحرب الباردة.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات عميقة فرضتها طبيعة الصراع بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في إطار ما عُرف بالحرب الباردة، وهي مرحلة اتسمت بصراع غير مباشر اعتمد على أدوات سياسية واقتصادية وأيديولوجية واستخباراتية بدل المواجهة العسكرية المباشر، وقد شكّل الشرق الأوسط إحدى الساحات الرئيسة لهذا الصراع، نظرًا لما يتمتع به من أهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية، جعلته محط اهتمام دائم للقوى الكبرى والقوى الإقليمية على حد سواء.

مشكلة البحث

وتكمن إشكالية البحث في محاولة فهم مدى تأثير القوى الإقليمية وأجهزة الاستخبارات الدولية في توجيه مسار الانقلابات السياسية، وحدود هذا التأثير مقارنة بالعوامل الداخلية، فضلًا عن انعكاساته على الاستقرار السياسي وبناء الدولة في دول الشرق الأوسط. كما تسعى الدراسة إلى تجاوز التفسير الأحادي الذي يختزل الانقلابات في البعد الخارجي فقط، من خلال تحليل تفاعلي يبرز تشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

أسئلة البحث

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الأسئلة الرئيسة، من أبرزها:

١.ما طبيعة الدور الذي لعبته القوى الإقليمية في دعم أو مواجهة الانقلابات السياسية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة؟

٢.كيف أسهم التنافس الاستخباراتي بين القوتين العظميين في توجيه مسار الانقلابات العسكرية في المنطقة؟

٣.إلى أي مدى كانت الانقلابات السياسية أداة لإعادة تشكيل توازنات القوة الإقليمية والدولية؟

٤.ما أثر هذه الانقلابات على الاستقرار السياسي ومسار بناء الدولة في دول الشرق الأوسط؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول تفاعل عاملين مركزيين في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، هما دور القوى الإقليمية والتنافس الاستخباراتي الدولي، وتأثيرهما المباشر في إعادة تشكيل توازنات القوة السياسية من خلال دعم أو إحباط الانقلابات العسكرية خلال فترة الحرب الباردة (١٩٥٥-١٩٩١). فقد لم تكن الانقلابات السياسية في المنطقة نتاجًا لعوامل داخلية محضة، بل جاءت في كثير من الأحيان نتيجة تداخل معقّد بين الأوضاع الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية، ما جعلها أداة أساسية في صراع النفوذ بين المعسكرين المتنافسين.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن التنافس الاستخباراتي بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، بالتوازي مع سعي القوى الإقليمية لتعظيم نفوذها، أدى إلى إعادة تشكيل توازنات القوة في الشرق الأوسط، وكان عاملاً حاسماً في دعم أو إفشال الانقلابات السياسية بين عامي ١٩٥٥-١٩٩١.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع تطور الحرب الباردة، وتحليل السياق التاريخي للانقلابات السياسية في الشرق الأوسط، وربطها بالتحولات الإقليمية والدولية. كما تم توظيف المنهج المقارن لمقارنة تجارب عدد من الدول، مثل إيران وسوريا والعراق، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة التدخلات الاستخباراتية ودور القوى الإقليمية، واستخلاص أنماط عامة تفسر طبيعة الصراع في المنطقة.

المبحث الأول / الإطار المفاهيمي والتاريخي للحرب الباردة والشرق الأوسط

يهدف هذا المبحث إلى توضيح الإطار المفاهيمي والتاريخي للحرب الباردة، وبيان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، بوصفها إحدى الساحات الرئيسة للصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما ترتب على ذلك من تحولات سياسية وانقلابات عسكرية في المنطقة.

المطلب الاول: الحرب الباردة

اولا : التعريف بالحرب الباردة

تُعرَّف الحرب الباردة بأنها نمط من أنماط الصراع الدولي تمتنع فيه الأطراف المتنازعة عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة، وتعتمد بدلًا من ذلك على توظيف مختلف أشكال القوة غير المسلحة. ويهدف هذا النوع من الصراع إلى إرغام الطرف الخصم على الخضوع لإرادة الطرف الآخر، دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية شاملة، مع ما يصاحب ذلك من توتر شديد في العلاقات الدولية بين الأطراف المتصارعة (Al-Aqabi, A. A. ,2010).

ومن منظور آخر، تشير الحرب الباردة إلى حالة من التناقضات العميقة في المصالح، والتباين الجوهري في المضامين الأيديولوجية التي تتبناها الكتل المتصارعة، لا سيما بين المعسكرين الشرقي والغربي (Souib, S., 2017, p. 59). كما يرى بعض الباحثين أنها تمثل صورة من صور الصراع غير المسلح، في ظل مناخ دولي متوتر، يسعى فيه كل طرف إلى تعزيز قدراته الذاتية وإضعاف الطرف المقابل، مستخدمًا مختلف وسائل الضغط السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، دون الوصول إلى مرحلة القتال المباشر، وذلك بهدف تحقيق مكاسب مادية ومعنوية (Sabah, A., 1998).

وبناء على هذه التعريفات يمكن ان نقول بأن الحرب الباردة هي إدخال الرعب في صفوف العدو، وإرهاقه وإهدار موارده حتى يرى انه غير قادر على مجاراة عدوه فيقع في الهزيمة دون ملاقاة مباشرة .

ثانيا : لمحة تاريخية عن الحرب الباردة

تعود جذور الصراع بين الشرق والغرب إلى عام ١٨٤٨ مع صدور البيان الشيوعي لكارل ماركس، الذي مثّل إعلانًا فكريًا لمناهضة النظام الرأسمالي وأسهم في بروز الحركات العمالية والاشتراكية، لاسيما في روسيا، حيث توّجت سنوات من التنظيم والدعوة بقيادة لينين باندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وسقوط النظام القيصري، وتأسيس أول دولة اشتراكية بقيادة الحزب الشيوعي، ما جعل الاتحاد السوفياتي قوة دولية منافسة للدول الرأسمالية. وقد تميزت الفترة ما بين

الحربين العالميتين بسيطرة الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد، وظهور الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، إلى جانب النزعة التوسعية التي انتهجتها القوى الكبرى، وهو ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عقب الهجوم الألماني على بولندا عام ١٩٣٩، وانقسام العالم إلى معسكرين متحاربين. ومع نهاية الحرب عام ١٩٤٥، بعد استسلام ألمانيا واليابان، برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كقوتين عظميين متنافستين، الأمر الذي مهّد لظهور نظام دولي جديد قائم على الصراع الأيديولوجي والسياسي، ودخول العالم في مرحلة الحرب الباردة بمراحلها المختلفة (Souib, S., 2017, p. 26):

١- مرحلة المواجهة ١٩٤٧- ١٩٥٣:

اتسمت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بتصاعد حاد في الخلافات والتوترات بين الشرق والغرب، وكانت من أخطر مراحل الصراع الدولي، إذ شهدت نشأة الحرب الباردة وترسيخها كواقع فعلي في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد بدأت ملامح هذا الصراع في أوروبا من خلال إعلان مبدأ ترومان وإطلاق مشروع مارشال، وما ترتب عليهما من تنافس حاد على النفوذ داخل القارة الأوروبية، تجسّد في تقسيم ألمانيا إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، وجمهورية ألمانيا الاتحادية المدعومة من المعسكر الغربي، إلى جانب التدخل في الاضطرابات الداخلية بتركيا والحرب الأهلية في اليونان، والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (Al-Sa'idi, O. M., 2011, p. 29).

٢- مرحلة التعايش السلمي ١٩٥٦-١٩٦٩ :

اتسمت هذه المرحلة بكونها من أشد فترات الحرب الباردة توترًا، ولا سيما في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، إذ شكّلت مرحلة انتقالية في تطور الصراع بين الشرق والغرب. وقد تميزت بتأرجح العلاقات بين القوتين العظميين بين لحظات من المواجهة الحادة التي كادت أن تتطور إلى صدام نووي مباشر، كما حدث خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، وبين فترات من الانفراج النسبي. فعلى الرغم من حدة التوتر، شهدت العلاقات السوفيتية-الأمريكية نوعًا من الهدوء النسبي في بدايات هذه المرحلة، خاصة في منتصف عام ١٩٥٨، حيث ظهرت بوادر تعاون محدود، ولا سيما في المجال التجاري، بعد إدراك الطرفين امتلاكهما قدرات اقتصادية كبيرة، إلى جانب تبادل الرسائل والتفاهمات السياسية بين رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف والرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، بما عكس محاولة لتفادي الانزلاق نحو مواجهة شاملة (Al-Badawi, H., & Tabaja, A., 2023, p. 99).

٣- مرحلة الوفاق الدولي ١٩٦٩- ١٩٧٦ :

بدأت مرحلة الوفاق الدولي مع تولّي ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، واتخاذ هنري كيسنجر مستشارًا للأمن القومي، حيث تم تبنّي سياسة الوفاق بوصفها استراتيجية تهدف إلى تحقيق السلام، وتعزيز التعاون، والحد من حدة التوتر بين القطبين الدوليين. وقد سعت هذه السياسة إلى تهيئة بيئة دولية تسمح بتجاوز الخلافات الأيديولوجية والسياسية، والانتقال من منطق الصراع والتنافس إلى منطق التعاون، بما يسهم في إدارة الشؤون الدولية بصورة أكثر استقرارًا وإيجابية. وقد ساعد على ترسيخ هذا التوجه جملة من العوامل، من أبرزها وفاة جوزيف ستالين، والتزايد الكبير في الترسانات النووية وما رافقه من تصاعد مخاطر الحرب النووية، وارتفاع تكاليف سباق التسلح العسكري، إضافة إلى حاجة الاتحاد السوفيتي إلى التكنولوجيا الغربية لدعم مسارات التنمية والتحديث، إلى جانب تراجع فعالية سياسة الاحتواء الأمريكية، وظهور الصين كقوة دولية فاعلة، وما صاحب ذلك من تقارب صيني–أمريكي دفع الاتحاد السوفيتي إلى السعي للحد من انعكاساته السلبية على مكانته الدولية (Al-Sa'idi, O. M., 2011, p. 29).

٤- مرحلة انتكاسة الوفاق ١٩٧٦-١٩٨٥.

لم يدم الوفاق الدولي طويلًا، إذ سرعان ما عادت علاقات الشرق والغرب إلى أجواء الحرب الباردة قبل نهاية السبعينيات، فيما عُرف بالحرب الباردة الثانية. وقد ساهم في ذلك تصاعد التناقضات الأيديولوجية والعسكرية، ووصول حكومات غربية يمينية معادية للاتحاد السوفيتي إلى الحكم، مما أدى إلى تبني سياسات مضادة للوفاق، وأسفر عن تدهور العلاقات الدولية وبدء مرحلة جديدة من التصعيد بين القطبين (Abdullah, I. S., 2015, p. 57).

٥- مرحلة انتهاء الحرب الباردة ١٩٨٥-١٩٩١.

لم يكن العالم آنذاك يتوقع أن تتجه الحرب الباردة نحو نهايتها، إذ إن تصاعد الصراع أو انحساره، والتقارب أو التباعد بين الطرفين، كانت سمات رافقت هذه المرحلة طوال سنواتها. غير أنّ بوادر التحول بدأت بالظهور مع انعقاد سلسلة من مؤتمرات القمة بين القطبين، خاصة بعد رحيل الزعيم السوفيتي يوري أندرو وف ووصول ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم، وكان من أبرزها مؤتمر جنيف عام ١٩٨٥ (Abd al-Fattah, S., 1996, p. 8). كما عُقدت قمة واشنطن عام ١٩٨٧ وغيرها من لقاءات القمة، والتي اعتقد العالم آنذاك أنها مجرد محاولة لإحياء سياسة الوفاق في عهد ميخائيل غورباتشوف، غير أن واقعها عكس توجّهًا أعمق تمثل في السعي إلى معالجة القضايا الدولية العالقة، ووقف نشر الصواريخ النووية، والحد من سباق

التسلح، إضافة إلى انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، والمساهمة في إنهاء الحرب العراقية–الإيرانية. وقد اختُتمت هذه المرحلة باندلاع حرب شبه عالمية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، أعقبها تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١، لتعلن الولايات المتحدة الأمريكية دخول العالم مرحلة جديدة تمهّد لقيام ما عُرف بالنظام الدولي الجديد(Abdullah, I. S., 2015, pp. 9).

ثالثا : أسباب الحرب الباردة

كان هناك عوامل متعددة ادت الى نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من اهمها:

١- التناقض الايديولوجي:

يُعدّ عدم التوافق الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز عناصر الخلاف بين الطرفين، ويعود هذا التباين أساسًا إلى قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، التي تُعد من أهم أحداث القرن العشرين، لما أحدثته من تحولات عميقة وصراعات سياسية وحضارية أسهمت في تشكيل ملامح العالم المعاصر. فقد أفضت هذه الثورة إلى بروز الاتحاد السوفيتي كأول دولة عمالية في التاريخ، ساعية إلى بناء حضارة اشتراكية بديلة للحضارة الرأسمالية المهيمنة. ومنذ ذلك الحين، برز الانقسام بين الشرق والغرب نتيجة التناقضات الجوهرية في المصالح الاستراتيجية والأيديولوجية بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية، حيث مثّل كل طرف منظومة فكرية واقتصادية مختلفة، وانطلق في سياساته الدولية من السعي إلى تعزيز نفوذه وتحقيق التفوق والهيمنة على النظام العالمي (Al-Sa'idi, O. M., 2011, pp. 30–31).

٢- صراع المصالح :

لم يقتصر التناقض والاختلاف بين المعسكرين على الجانب الأيديولوجي فقط، بل امتد ليشمل صراعًا عميقًا حول المصالح السياسية والاستراتيجية والحيوية، الأمر الذي أسهم في تعميق حالة الاستقطاب الدولي، وأدى إلى انقسام العالم إلى معسكرين متناحرين. وقد شكلت هذه المصالح المتعارضة عاملًا رئيسًا في ترسيخ الانقسام العالمي بين الشرق والغرب وتعزيز حالة الصراع بينهما، ويُعد هذا الانقسام أيضًا نتيجة مباشرة لما أفرزته الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح تقسيم العالم المعاصر إلى هذين المعسكرين بمثابة حتمية تاريخية وسياسية تجسدت بوضوح في اجتماعي يالطا وبوتسدام ، اللذين هدفت قراراتهما إلى إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والجغرافية لأوروبا في مرحلة ما بعد الحرب، فضلًا عن إرساء توازن دولي جديد يتناسب مع قدرات

وطموحات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (Al-Sa'idi, O. M., 2011, pp. 30-31).

٣- سوء الفهم والتشكيك بين الكتلتين:

كانت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حافلة بالخلافات والتوترات والصراعات الدولية، إذ عُدّت من أخطر المراحل في تاريخ الصراع بين الشرق والغرب، وهي المرحلة التي شهدت ولادة الحرب الباردة في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد كانت أوروبا الساحة المركزية لهذه الصراعات، حيث بدا واضحًا أن النزاع في سنواته الأولى كان ظاهرة أوروبية أكثر منه حقيقة عالمية شاملة، وقد تمحورت الخلافات بين القوى الكبرى حول عدد من القضايا المهمة، من أبرزها القضية الألمانية ولا سيما أزمة برلين، وقضية الحدود الجغرافية، وتقسيم أوروبا إلى مناطق نفوذ، إضافة إلى مسألة خفض القوات العسكرية في القارة الأوروبية. ولم يكن من الممكن التوصل إلى تفاهم مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بشأن هذه القضايا، بل سادت أجواء من سوء الفهم والتشكيك في النوايا وانعدام الثقة، إلى جانب الرغبة في المواجهة والمنافسة، ونتيجة لذلك، اتخذ الطرفان سياسات متعارضة أسهمت بدورها في تعميق الفجوة وتعزيز العداء بين الدولتين، مما مهّد الطريق لترسيخ الانقسام الدولي في إطار الحرب الباردة (Abdullah, I. S., 2015, pp. 100-102).

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط

اولاً : مفهوم مصطلح الشرق الأوسط

يُعد مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات ذات الجذور الغربية الاستعمارية، وقد شاع استخدامه بصورة واسعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، إذ كان يُراد به توصيف منطقة جغرافية واسعة تضم عددًا من الدول والأقاليم مثل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ودول الخليج العربي، إضافة إلى مصر وتركيا وإيران، وقد يتوسع أحيانًا ليشمل مناطق أخرى كأفغانستان وقبرص وليبيا (Al-Kayali, A. W., 1993, p. 201). وقد ارتبط هذا المصطلح في الأساس بالرؤية الأوروبية التي سعت إلى تقسيم الشرق إلى أقسام متعددة وفق معيار القرب أو البعد الجغرافي عن أوروبا (Al-Ka'aki, Y. A., 1986, p. 141). وفي هذا السياق، تُعرّف موسوعة بريتانيكا الأمريكية ذات الأصل البريطاني الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ممتدة من المملكة المغربية غربًا إلى شبه الجزيرة العربية وإيران شرقا (Dini, I., 2014, pp. 39-40).

ثانياً: الموقع الجغرافي للشرق الأوسط

تتعدد التعريفات الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط تبعًا لاختلاف المنظورات العلمية والسياسية. فوفقًا لبعض الآراء، يتكون الشرق الأوسط من دول مثل إيران وتركيا ومصر وسوريا وفلسطين ولبنان، إضافة إلى المناطق الممتدة حول نهري دجلة والفرات، وأرض الجزيرة، وشبه الجزيرة العربية. وبمعنى آخر، يشمل الإقليم الدول الواقعة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، مع إدراج مصر ضمنه على الرغم من موقعها الإفريقي، ويتخذ هذا الإقليم شكلًا شبه منحرف، وتحيط به الصحارى من جهات عديدة، حيث تتاخم الصحارى أجزاء واسعة من إفريقيا، كما تحيط به سلاسل جبلية وتخترقه مثل جبال أرمينيا والأناضول والهضبة الإيرانية. ويُعد البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي من العوامل الطبيعية التي تكمل الإطار الجغرافي للمنطقة. ويسود معظم أقاليم الشرق الأوسط مناخ حار وجاف، في حين تحيط به مناطق أكثر اعتدالًا مناخيًا مثل حوض النيل، ومناطق سقوط الأمطار على السواحل، وأحواض نهري دجلة والفرات. ومن الطبيعي أن تتركز الهجرات البشرية والاستقرار السكاني في المناطق الخصبة، ولاسيما في وادي النيل وأرض الجزيرة (Nasr, S. M., & Al-Hinnawi, K. A., 1949, p. 4).

ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن الشرق الأوسط يتمحور حول الخليج العربي، ويشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى مصر والسودان وأفغانستان، وقد يمتد ليضم دولًا في شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب .ويذهب الجغرافي السويسري Boesch إلى أن حدود الشرق الأوسط تمتد بين ساحل بلاد الشام وريفها، والسهول الواقعة على نهري دجلة والفرات، وصولًا إلى مناطق الصحراء العربية والخليج العربي شمالًا وجنوبًا. في حين يرى الباحث Broman أن مفهوم الشرق الأوسط يشمل دولًا مثل تونس وليبيا ولبنان ومصر وسوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية، مما يعكس اتساع المصطلح وتنوع حدوده تبعًا لاختلاف التفسيرات الجغرافية والسياسية (Bouzeidi, A. R., 2015, pp. 38–39).

وقد كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من القوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء الدارسين المهتمين بالشؤون الدولية، وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية في الشؤون الدولية:

أ – الأهمية الجيوسياسية (Al-Samad, R., 2012, p. 52)

تتمثل أهمية منطقة الشرق الأوسط في موقعها الجغرافي المتميز مقارنة بمناطق العالم الأخرى، إذ تقع في موقع قريب من ما يُعرف بـ"قلب العالم"، وتشكل جزءًا أساسيًا من نطاقه الحيوي. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه المنطقة تعد محورًا جغرافيًا يربط بين مراكز اليابسة الكبرى، بل إن إيران نفسها تُعد جزءًا من هذا القلب الجغرافي الذي يحتل مكانة استراتيجية في النظام العالمي.

وتبرز الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال مجموعة من السمات الجغرافية المهمة، من أبرزها:

تقع المنطقة عند ملتقى القارات الكبرى في العالم القديم، وهي آسيا وأوروبا وإفريقيا، مما يجعلها نقطة وصل بين المراكز الحضارية والاقتصادية العالمية.

يشرف الشرق الأوسط على مجموعة واسعة من البحار والمسطحات المائية الكبرى، مثل بحر قزوين، والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، إضافة إلى المحيط الهندي، وهو ما يمنحه أهمية بحرية وتجارية كبيرة.

تضم المنطقة عددًا من الأنهار الرئيسة ذات الأهمية التاريخية والاقتصادية، مثل نهر النيل، ونهر الفرات، ونهر دجلة، ونهر الأردن، التي أسهمت في قيام الحضارات القديمة واستمرار النشاط الزراعي والسكاني.

كما يتحكم الشرق الأوسط في عدد من أهم الممرات والمواقع الاستراتيجية الدولية، مثل قناة السويس، ومضايق البوسفور والدردنيل، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، وهي ممرات تلعب دورًا محوريًا في حركة التجارة العالمية ونقل الطاقة (Al-Samad, R., 2012, p. 39).

وبذلك، يتضح أن الخصائص الطبيعية والجغرافية للشرق الأوسط جعلت منه منطقة ذات أهمية استراتيجية عالمية مستمرة عبر التاريخ.

ب – الأهمية الاستراتيجية :

أن مفهوم الاستراتيجية يحمل مدلولًا واسعًا يشمل توظيف مجمل قوة الدولة وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية. غير أن المقصود في هذا السياق ليس ذلك المعنى الشامل، وإنما المدلول الضيق الذي يقتصر على الجوانب العسكرية المرتبطة بالحرب واستخدام القوة في العلاقات بين الدول (Souib, S., 2017, p. 15).

وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أبرز العناصر التي تُبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

تمتاز أجواء ومياه المنطقة بصلاحيتها للطيران والملاحة البحرية على مدار العام، مما يجعلها مجالًا حيويًا للحركة العسكرية والتجارية الدولية.

تتمتع المنطقة بوجود قوة بشرية كبيرة يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية، الأمر الذي يعزز من أهميتها في الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى.

يتسم الشرق الأوسط باتساعه الجغرافي، مما يتيح إمكانية إنشاء ونشر القواعد العسكرية لتأمين المنطقة ضد أخطار العدوان، فضلًا عن تنوع طبيعة التضاريس والتربة، وهو ما يوفر ظروفًا متعددة لتدريب القوات على القتال في ميادين مختلفة.

كما تمتلك دول المنطقة قدرًا من الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية، وهو عنصر بالغ الأهمية في الاستراتيجيات العسكرية الحديثة.

إضافة إلى ذلك، تتحكم دول الشرق الأوسط في عدد من الممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى، مثل مضيقي البوسفور والدردنيل، اللذين يمثلان المنفذ الوحيد لأسطول البحر الأسود نحو البحر المتوسط، فضلًا عن قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، وهي جميعها ممرات تؤثر بشكل مباشر في حركة التجارة العالمية ونقل الطاقة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن منطقة الشرق الأوسط تُعد من أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية والعسكرية، وهو ما جعلها محورًا رئيسًا للصراعات الدولية عبر التاريخ الحديث والمعاصر.

ت – الأهمية الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية حيوية من الناحية الاقتصادية، وتعود هذه الأهمية إلى مجموعة من العوامل الرئيسة (Rashed, J. M., 2017, pp. 139–156):

١–البترول : كانت الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط حتى بدايات القرن العشرين تُقاس أساسًا بموقعه الجغرافي المتوسط وتحكمه في طرق التجارة والمواصلات الدولية. غير أن هذه الأهمية تضاعفت بشكل كبير بعد اكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٨م. ومع تزايد اعتماد الدول الصناعية الكبرى على البترول بوصفه المصدر الرئيس للطاقة وعصب الحياة الاقتصادية والتقدم الصناعي، أصبحت منطقة الشرق الأوسط محورًا رئيسًا للصراع الدولي من أجل السيطرة على آبار النفط وموارده، ولاسيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية. كما ازداد الطلب العالمي على النفط بعد انتهاء الحرب، خاصة مع تنفيذ مشروع مارشال وانتعاش الاقتصاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات إنتاج النفط في الشرق الأوسط بصورة ملحوظة (Abdullah, R. M., 2017, p. 126).

٢- الغاز الطبيعي : إلى جانب النفط، يُعد الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة في المنطقة، إذ تشير التقديرات إلى أن احتياطي الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي بلغ عام ١٩٨٣ نحو ٢٢ تريليون متر مكعب، أي ما يعادل حوالي ٢٤.٢% من الاحتياطي العالمي. وقد قُدّر أن هذه الكمية تكفي للاستهلاك لمدة تقارب ٥٦٧ عامًا. أما الإنتاج السنوي للمنطقة من الغاز الطبيعي في العام نفسه فقد بلغ نحو ٣٨.٥ مليون طن معادل للنفط، وهو ما يمثل حوالي ٢.٨% من الإنتاج العالمي (Abdullah, R. M., 2017, p. 126).

وبذلك، يتضح أن الثروات النفطية والغازية جعلت من الشرق الأوسط منطقة ذات وزن اقتصادي عالمي كبير، وأسهمت في تعزيز مكانته كمركز رئيس للطاقة والصراعات الدولية المعاصرة.

ث - الأهمية الثقافية :

لابد من الإشارة إلى الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما أن العوامل الثقافية والأيديولوجية تُعد من أبرز المحركات الأساسية للصراع السياسي. وقد ازدادت أهمية هذه العوامل في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى أيديولوجيتين متعارضتين هما الرأسمالية والشيوعية. وفي هذا السياق، يتميز الشرق الأوسط بتنوع ثقافي ولغوي وعرقي واسع، الأمر الذي يمنحه خصوصية كبيرة في النظام الدولي (Souib, S., 2017, p. 20).

فعلى الصعيد العرقي (السلالي)، تضم المنطقة ثلاث مجموعات رئيسة (Mansour, M. M., 1996, p. 60):

الشعوب الهندية-الأوروبية، التي تنتشر في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول، ويتحدث أفرادها اللغة الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

الشعوب التركية، التي تتحدث اللغة التركية وتتركز في تركيا ومحيطها.

الشعوب السامية، وهي لا تمثل أمة واحدة، إذ تضم العرب إلى جانب الإسرائيليين الذين يتحدثون اللغة العبرية.

أما من الناحية الدينية، فعلى الرغم من أن الإسلام يُعد الدين الأكثر انتشارًا في المنطقة، فإن المسلمين لا يشكلون كتلة متجانسة، إذ ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى طوائف متعددة مثل العلوية والزيدية والجعفرية، إلى جانب جماعات دينية أخرى كالدروز والبهائيين. كما توجد في المنطقة أقليات مسيحية متنوعة تنتمي إلى ما يقارب اثنتي عشرة كنيسة، مثل الكنائس الأرثوذكسية الشرقية والروم الكاثوليك و الإنجيلكان والبروتستانت. إضافة إلى ذلك، تنتشر الديانة اليهودية بطوائفها المختلفة، وقد أسهم هذا التنوع العرقي والديني والثقافي

في نشوء العديد من الصراعات المحلية داخل المنطقة، كما استغلت بعض القوى الخارجية الكبرى هذه الانقسامات ذريعة للتدخل في شؤون الشرق الأوسط وتعزيز نفوذها فيه. فضلًا عن ذلك، تضم المنطقة أهم المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث، مما يمنحها مكانة روحية خاصة لدى نسبة كبيرة من سكان العالم (Mansour, M. M., 1996, p. 61)١.

وبذلك، يتضح أن البعد الثقافي والديني للشرق الأوسط يمثل عنصرًا محوريًا في فهم طبيعة الصراعات والتفاعلات السياسية التي شهدتها المنطقة عبر التاريخ الحديث والمعاصر.

المبحث الثاني / القوى الإقليمية والانقلابات السياسية في ظل الصراع الاستخباراتي

المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في دعم أو مواجهة الانقلابات

اولاً : دور القوى الإقليمية في توجيه مسار الانقلابات السياسية

لعبت القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة دورًا محوريًا في دعم أو مواجهة الانقلابات السياسية، إذ لم تعد هذه الانقلابات مجرد أحداث داخلية، بل أصبحت مرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية معقدة. فقد تحولت المنطقة إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى، الأمر الذي دفع بعض الدول الإقليمية إلى التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون السياسية للدول المجاورة، من أجل تعزيز نفوذها أو حماية مصالحها الاستراتيجية. وقد ساهم هذا التداخل في جعل الانقلابات وسيلة لإعادة تشكيل الأنظمة السياسية بما يتوافق مع التحالفات الدولية القائمة .كما أن الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي انعكس بوضوح على سياسات القوى الإقليمية، حيث سعت كل دولة إلى توظيف الانقلابات والتحولات السياسية لتعزيز موقعها داخل النظام الإقليمي، خاصة من خلال الأحلاف العسكرية والمشاريع السياسية التي طرحتها القوى الكبرى في المنطقة. ويبرز ذلك في محاولات الغرب ملء ما سُمّي بـ"فراغ القوة" بعد تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي، عبر مشاريع مثل مشروع أيزنهاور الذي هدف إلى تطويق النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط (Mansour, M. M., 1996, p. 61)).

وبذلك يتضح أن الانقلابات السياسية في المنطقة كانت جزءًا من صراع نفوذ أوسع، تداخلت فيه الطموحات الإقليمية مع المصالح الدولية، مما جعل الاستقرار السياسي وبناء الدولة عرضة للتأثر المستمر بالتدخلات الخارجية.

ثانياً : مصر كنموذج لقوة إقليمية مواجهة للانقلابات والأحلاف المدعومة خارجيًا

مثّلت مصر بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ إحدى أبرز القوى الإقليمية التي سعت إلى مواجهة المشاريع السياسية والانقلابات المدعومة من القوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط. فقد تبنّت

القيادة المصرية سياسة مناهِضة للأحلاف العسكرية، معتبرة أن هذه الأحلاف تشكل أداة للهيمنة الأجنبية وتقييد استقلال الدول العربية. ويظهر هذا الموقف بوضوح في رفض مصر الانضمام إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، حيث اعتبرت أن الحلف يستهدف تطويق المنطقة العربية وضرب مشروع القومية العربية، فضلًا عن كونه وسيلة لإعادة إنتاج النفوذ البريطاني والأمريكي في المنطقة (Sarheed, A. M., 2019, p. 10).

وقد أدى هذا التوجه المصري إلى تصاعد حدة الصراع مع بعض القوى الإقليمية المتحالفة مع الغرب، مثل تركيا وإيران، التي رأت في السياسة المصرية تهديدًا لمصالحها الإقليمية وللترتيبات الأمنية القائمة. كما سعت مصر إلى دعم الأنظمة والحركات المناهضة للنفوذ الغربي، الأمر الذي جعلها طرفًا فاعلًا في الصراع غير المباشر حول توجيه مسار الانقلابات السياسية في المنطقة، سواء من خلال دعم أنظمة معينة أو مواجهة محاولات إسقاطها (Helal, A. A., 1989, pp. 122–123).

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الدور المصري خلال هذه المرحلة لم يقتصر على الرفض السياسي للأحلاف، بل امتد ليشمل محاولة إعادة صياغة التوازنات الإقليمية عبر مواجهة الانقلابات المدعومة خارجيًا، والدفاع عن استقلال القرار السياسي للدول العربية في مواجهة التدخلات الإقليمية والدولية.

ثالثاً : تركيا وإيران كنموذجين لقوى إقليمية داعمة للمشاريع الغربية

برزت كلٌّ من تركيا وإيران خلال مدة الحرب الباردة كقوتين إقليميتين لعبتا دورا داعما للمشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في إطار الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي. فقد ارتبطت سياسات الدولتين بالتحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو ما تجلّى بوضوح في انضمامهما إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، الذي عُدّ أحد أهم أدوات المعسكر الغربي لتطويق الاتحاد السوفياتي ومنع تمدده نحو المنطقة. وقد شكّل هذا الحلف إطارًا سياسيًا وعسكريًا مكّن تركيا وإيران من تعزيز موقعهما الإقليمي مقابل الحصول على الدعم العسكري والسياسي الغربي(Rakab, F., & Shafii, K., 2014, p. 71) .

انعكس هذا الاصطفاف على مواقف تركيا وإيران من الانقلابات السياسية في المنطقة، حيث عملتا على دعم الأنظمة الموالية للغرب ومواجهة الحركات السياسية والانقلابات التي اتخذت طابعًا تحرريًا أو تقاربًا مع المعسكر الشرقي. كما أسهم هذا الدور في تعزيز حالة الاستقطاب الإقليمي، إذ أصبحت الانقلابات العسكرية إحدى أدوات الصراع غير المباشر بين القوى الإقليمية المتحالفة مع الغرب وتلك المناهضة له (Souib, S., 2017, p. 35).

وعليه، فإن انخراط تركيا وإيران في المشاريع الغربية لم يكن مجرد تحالف سياسي، بل شكّل جزءًا من استراتيجية إقليمية أوسع هدفت إلى توظيف الانقلابات والتحولات السياسية لخدمة توازنات القوة الدولية، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي في الشرق الأوسط وأسهم في إدامة حالة عدم الاستقرار.

رابعاً : إسرائيل واستثمار الصراعات والانقلابات لتعزيز النفوذ الإقليمي

لعبت إسرائيل دورا إقليميا محوريا في منطقة الشرق الأوسط خلال مدة الحرب الباردة، حيث ارتبط وجودها وتوسعها بالدعم الغربي المباشر، خاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد تحولت إسرائيل إلى أداة استراتيجية تخدم المصالح الغربية في المنطقة، من خلال توظيف الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية بما يضمن تفوقها الإقليمي وإضعاف الأنظمة العربية المناهضة لها، وقد تجلّى هذا الدور بوضوح في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حين شاركت إسرائيل إلى جانب بريطانيا وفرنسا في محاولة لإسقاط النظام المصري الذي جاء بعد ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، والذي تبنّى سياسة مستقلة ومعادية للأحلاف الغربية وداعمًا لحركات التحرر العربية. وكان الهدف من هذا العدوان هو تقويض النفوذ المصري الصاعد ومنع تسرب النفوذ السوفياتي إلى المنطقة، إضافة إلى تعزيز مكانة إسرائيل كحارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط (Hassan, N. M. M., 2018, p. 77).

كما استفادت إسرائيل من هذا التداخل بين الصراع الدولي والإقليمي لتثبيت نفوذها وتعزيز قدرتها الردعية، حيث عملت القوى الغربية على دعمها سياسيًا وعسكريًا لضمان استمرار تفوقها في مواجهة الدول العربية. وبذلك أصبحت إسرائيل عنصرًا أساسيًا في معادلة الصراع الإقليمي، وأسهمت بشكل غير مباشر في توجيه التحولات السياسية والانقلابات عبر خلق بيئة من عدم الاستقرار والاستقطاب المستمر داخل المنطقة (Souib, S., 2017, p. 29).

المطلب الثاني: الاستخبارات والانقلابات العسكرية

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة (١٩٥٥-١٩٩١) سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تداخلت فيها صراعات القوى العظمى وأجهزتها الاستخباراتية. فقد سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفاؤهما إلى تعزيز نفوذهم الإقليمي عبر دعم حركات انقلابية أو إحباطها، خدمةً لمصالحهم الأيديولوجية والاستراتيجية. ونستعرض فيما يلي ثلاث دراسات حالة رئيسية تبين هذا التنافس الاستخباراتي: انقلاب إيران عام ١٩٥٣، والانقلابات في سوريا خلال الخمسينيات والستينيات، والانقلابات في العراق بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٨ (Rakab, F., & Shafii, K., 2014, p. 25).

اولا: الاستخبارات والانقلابات العسكرية: انقلاب اب ١٩٥٣ في ايران نموذجاً

يُعد انقلاب اب ١٩٥٣ في إيران أحد أبرز الأمثلة التاريخية على توظيف أجهزة الاستخبارات كأداة رئيسية في تنفيذ الانقلابات العسكرية خلال فترة الحرب الباردة. فقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى خيار الإطاحة بحكومة محمد مصدّق بعد فشل محاولات التوصل إلى تسوية سياسية معه، واعتقادها بأن التدخل العسكري المباشر قد يؤدي إلى رد فعل سوفيتي استنادًا إلى معاهدة ١٩٢١، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر اندلاع صراع دولي واسع. ومن ثمّ رأت الولايات المتحدة أن العمليات السرية والانقلاب العسكري يمثلان الوسيلة الأقل تكلفة والأكثر ضمانًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في إيران، شهدت بداية عام ١٩٥٣ تنسيقًا استخباراتيًا أمريكيًا–بريطانيًا مكثفًا، حيث اجتمع كبار المسؤولين في البلدين يوم ٣ شباط لوضع خطة منظمة لإسقاط مصدّق وتنصيب الجنرال فضل الله زاهدي بديلًا عنه. وأسندت مهمة الإشراف التنفيذي إلى كيرميت روزفلت، الذي قاد العملية ضمن مشروع سري حمل الاسم الحركي «أجاكس» (Roosevelt, K., 1979, p. 2). وقد اعتمدت الخطة على جملة من الأدوات الاستخباراتية، أبرزها توجيه الدعاية السياسية ضد مصدق عبر برنامج (BEDAMN) (Abd al-Salam, S. M. S., 2011, pp. 663–682) ، واستغلال البرلمان كواجهة للمعارضة، وضمان توقيع الشاه على فرمانات العزل والتعيين، فضلًا عن تجنيد ضباط الجيش لضمان تنفيذ التحرك العسكري عند اللحظة المناسبة (Abd al-Salam, S. M. S., 2011, p. 665).

وبالتوازي مع التخطيط الخارجي استثمرت أجهزة الاستخبارات حالة الانقسام الداخلي التي شهدتها إيران، خصوصًا بعد تصاعد الأزمة بين مصدق والبرلمان، وما ترتب على ذلك من تراجع تماسك الجبهة الوطنية وفقدان البرلمان لنصابه القانوني. وقد لجأ مصدق إلى استفتاء لحل المجلس، وهو إجراء وفر للمتآمرين فرصة لتصويره باعتباره تجاوزًا دستوريًا يمهد لإقصائه سياسيًا ، ومع تصاعد الأزمة أصدر الشاه فرمانات بعزل مصدق وتعيين زاهدي، إلا أن مصدق رفض تنفيذها واعتقل مبعوث الشاه، معلنًا وجود تدخل أجنبي في محاولة عزله وقد شكلت هذه التطورات مدخلًا استخباراتيًا مهمًا لإعادة توظيف الشاه سياسيًا، إذ غادر البلاد ضمن ترتيبات مسبقة اتُّفق عليها، كما أوضح في تصريحاته ومذكراته لاحقًا، بهدف خلق انطباع بأن مصدق تجاوز الشرعية الدستورية، وأن الشاه ضحية انقلاب مضاد ،ومع انتقال العملية إلى مرحلتها الثانية، قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتخصيص موارد مالية كبيرة لدعم تحركات الشارع الإيراني وتجنيد عناصر موالية، حيث وُضع مبلغ مليون دولار تحت تصرف روزفلت لاستخدامه في تعبئة الجماهير وإثارة الفوضى المنظمة ضد حكومة مصدق ، وفي ١٩ اب تحركت

مجموعات مدفوعة ومنظمة نحو طهران، وسيطرت على مواقع حيوية، ثم جرى اقتحام منزل مصدق واعتقاله، لتنتهي التجربة السياسية بسقوط الحكومة وعودة الشاه إلى الحكم (Soghomonyan, H., 2022, pp. 111–123).

ويبرز هذا الانقلاب بوصفه نموذجًا واضحًا لتداخل العمل الاستخباراتي مع الانقلابات العسكرية، حيث لم يعتمد إسقاط مصدق على القوة العسكرية وحدها، بل على منظومة متكاملة من الحرب النفسية، والدعاية، والتمويل السري، وتوظيف الانقسامات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى اختراق المؤسسة العسكرية من الداخل. كما ساعدت عوامل داخلية، مثل تصاعد نفوذ حزب توده، وتراجع دعم رجال الدين، والأزمة الاقتصادية، وانقسام الجبهة الوطنية، في توفير بيئة مناسبة لنجاح المخطط الانقلابي ، وعلى الرغم من الإطاحة بمصدق، فقد ظل رمزاً للنزعة الوطنية الإيرانية، في حين أكد الشاه نفسه الدور الأمريكي الحاسم في إعادة تثبيت سلطته، معترفًا بفضل الاستخبارات الأمريكية في نجاح العملية. وبذلك يمثل انقلاب اب ١٩٥٣ مثالًا كلاسيكيًا على توظيف أجهزة الاستخبارات كأداة لتغيير الأنظمة السياسية عبر الانقلابات العسكرية خلال القرن العشرين (Saber, F., 2023, p. 2543).

ثانياً: الانقلابات في سوريا خلال الخمسينيات والستينيات

شهدت سوريا في الحقبة محل الدراسة سلسلة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة، وقد ارتبط العديد منها بتدخلات استخبارية في سياق التنافس الدولي والإقليمي. فبعد استقلالها عن فرنسا عام ١٩٤٦ دخلت سوريا دوامة من عدم الاستقرار السياسي. البداية كانت مع انقلاب حسني الزعيم في اذار عام ١٩٤٩ والذي يُعد من أوائل الانقلابات العسكرية في العالم العربي. تكشّفت فيما بعد أدلة على دعم سري قدّمته الاستخبارات الأمريكية لهذا الانقلاب الأول؛ حيث تشير مصادر تاريخية إلى أن عميلاً لـ CIA (ستيفن ميد) عقد اجتماعات سرية مع الزعيم أواخر عام ١٩٤٨ ووعده بالدعم لتنفيذ انقلاب يفرض "ديكتاتورية عسكرية" موالية للغرب. وبالفعل نفذ الزعيم انقلابه في ٣٠ آذار ١٩٤٩ واعتقل الرئيس شكري القوتلي وأوقف العمل بالدستور، وسارع بعدها إلى اتخاذ خطوات أرضت الولايات المتحدة (مثل استئناف مباحثات الهدنة مع إسرائيل والموافقة على مشروع مد خط أنابيب النفط التابلاين عبر سوريا). ورغم أن نظام الزعيم لم يعمّر طويلًا (أطيح به وأُعدم بعد أقل من ٥ أشهر)، إلا أن التدخل الأمريكي في شؤون سوريا تواصل خلال العقد اللاحق. فشهدت سوريا في عام ١٩٤٩ نفسها انقلابيْن آخرين (بقيادة سامي الحناوي ثم أديب

الشيشكلي)، وتكرر تداول السلطة بين العسكر والمدنيين حتى مطلع الخمسينيات (Safi, K. M., 2016, p. 122).

مع احتدام الحرب الباردة في المنطقة العربية بين المعسكر الغربي من جهة، والمعسكر الناصري–السوفيتي من جهة أخرى، تحولت سوريا إلى ساحة مركزية للصراع الاستخباراتي الدولي. فقد سعت الولايات المتحدة إلى دعم قوى سياسية وشخصيات محلية بهدف احتواء تصاعد النفوذ اليساري، في حين قدم الاتحاد السوفيتي دعمًا متزايدًا لسوريا مع اتجاهها منذ عام ١٩٥٥ نحو سياسات عدم الانحياز والميول الاشتراكية. وبلغ هذا الصراع ذروته عام ١٩٥٧ فيما عُرف بـ«المؤامرة الأمريكية على سوريا»، عندما كشفت أجهزة الاستخبارات السورية، بقيادة عبد الحميد السراج، عن مخطط انقلابي نُسب إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) استهدف الإطاحة بالرئيس شكري القوتلي وتغيير التوجه السياسي للدولة السورية، وقد ردّت دمشق على هذه المحاولة بإجراءات حازمة، تمثلت في طرد عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين واعتقال ضباط سوريين متورطين في المخطط، ما أدى إلى تصعيد إقليمي خطير كاد يفضي إلى مواجهة عسكرية. ففي حين حشدت تركيا، الحليف الإقليمي للولايات المتحدة، قواتها على الحدود السورية وهددت بالتدخل بالتنسيق مع العراق، لوّح الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم لسوريا، الأمر الذي أدخل الأزمة في إطار صراع دولي مباشر. وانتهت هذه المواجهة بتراجع واشنطن وحلفائها عن خيار التدخل العسكري، غير أن نتائجها الاستراتيجية أسهمت في ترسيخ توجه سوريا نحو المعسكر الشرقي (Little, D., 2003).

وفي أعقاب الأزمة، وقّعت سوريا اتفاقيات تعاون عسكري واقتصادي مع الاتحاد السوفيتي، وازداد اعتمادها عليه في مجالي التسليح والدعم السياسي. كما اتجهت إلى تحقيق الوحدة مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨، في إطار الجمهورية العربية المتحدة، بوصفها خطوة وقائية لتعزيز مناعتها السياسية والأمنية في مواجهة التدخلات الاستخباراتية الغربية. ورغم فشل هذه التجربة الوحدوية بانفصال سوريا إثر انقلاب عسكري عام ١٩٦١، فإن البلاد دخلت بعد ذلك مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، تجلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة، بدءًا بانقلاب آذار ١٩٦٣ الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة، ثم انقلاب عام ١٩٦٦ داخل الحزب ذاته، وصولًا إلى «الحركة التصحيحية» عام ١٩٧٠ بقيادة حافظ الأسد (Dib, K., 2012, p. 148).

وتُظهر هذه التطورات أن الانقلابات العسكرية في سوريا، على اختلاف دوافعها الداخلية، جرت في سياق إقليمي ودولي مشبع بالتدخلات الاستخباراتية والصراع بين القوتين العظميين، حيث

ظلت البلاد محورًا للتجاذب الاستراتيجي بين واشنطن وموسكو وحلفائهما، ما جعل الاستقرار السياسي فيها مرهونًا بتوازنات الحرب الباردة أكثر من كونه نتاجًا لعوامل داخلية خالصة، واتسمت الانقلابات العسكرية في سوريا خلال فترة الحرب الباردة بتداخل واضح بين العوامل الداخلية والتدخلات الاستخباراتية الخارجية، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على وسائل سرية مثل دعم بعض الضباط ماليًا ولوجستيًا، والحرب النفسية، ومحاولات زعزعة الاستقرار السياسي بهدف احتواء النفوذ الشيوعي وجرّ سوريا إلى المعسكر الغربي. وفي المقابل، قدم الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه دعمًا عسكريًا وسياسيًا مكثفًا لسوريا، شمل التسليح والحماية الدبلوماسية، لمنع سقوطها في دائرة النفوذ الغربي. وقد أدت هذه الصراعات الاستخباراتية إلى نتائج عكسية بالنسبة لواشنطن، إذ أسهمت تدخلاتها المتكررة في تعزيز التوجهات القومية واليسارية داخل سوريا، وترسيخ تحالفها مع المعسكر السوفيتي، وهو ما انعكس في سلسلة الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى بتحول سوريا إلى حليف استراتيجي لموسكو طوال العقود اللاحقة (Souib, S., 2017, p.50).

ثالثاً : العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨

شهد العراق خلال مرحلة الحرب الباردة سلسلة من التحولات الانقلابية العميقة التي أنهت الحكم الملكي الهاشمي الموالي للغرب وأدخلت البلاد في مسار جمهوري اتسم بتعدد الاتجاهات السياسية قبل أن تستقر السلطة لاحقًا في يد حزب البعث. وقد مثّل انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ نقطة التحول الأبرز، إذ قاده عدد من الضباط الأحرار وعلى رأسهم العميد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف. ففي ذلك اليوم، تحركت وحدات من الجيش كانت مكلفة بالالتحاق بقوات حلف بغداد في الأردن، لكنها اتجهت بدلًا من ذلك نحو بغداد، حيث اقتحم الضباط القصر الملكي وأطاحوا بالملك فيصل الثاني وولي العهد الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد، ليُعلن قيام النظام الجمهوري وينتهي حكم الأسرة الهاشمية (Hassan, K. A., & Said, A. D., 2019, p. 14).

شكّل سقوط الملكية ضربة استراتيجية للمعسكر الغربي، إذ انسحب العراق سريعًا من حلف بغداد الذي كان يمثل ركيزة أساسية في سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، مما أنهى مرحلة التحالف الوثيق مع بريطانيا والولايات المتحدة. واتبع عبد الكريم قاسم سياسة قومية مستقلة، تمثلت في الانسحاب من الاتحاد الهاشمي مع الأردن، والتقارب النسبي مع المعسكر الشرقي عبر إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو والحصول على دعم عسكري واقتصادي سوفيتي، دون أن يتحول العراق إلى تابع كامل لأي من القطبين. غير أن الانقسامات سرعان ما برزت داخل الصف

الجمهوري بين قاسم والتيارات القومية، في وقت تزايد فيه نفوذ الحزب الشيوعي العراقي نتيجة تسامح قاسم معه، الأمر الذي أثار مخاوف خصومه في الداخل والخارج، ولا سيما الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين (Sami, A., 1997, p. 171).

يوم ٨ شباط عام ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكري ثانٍ قاده ضباط من حزب البعث ومجموعة من العسكريين المناوئين لعبد الكريم قاسم. نجح الانقلاب في الإطاحة بقاسم واستولى البعثيون على الحكم برئاسة اللواء أحمد حسن البكر (كرئيس للوزراء) والعقيد عبد السلام عارف (كرئيس للجمهورية شكليًا). تلا ذلك حملة دموية لتصفية الشيوعيين وأنصار قاسم في بغداد ومدن العراق، حيث قُتل أو اعتُقل الآلاف خلال أيام فيما عُرف باسم مجزرة رمضان ١٩٦٣. لكن تحالف البعث وعبد السلام عارف لم يدم طويلاً؛ فبعد بضعة أشهر (تشرين الثاني ١٩٦٣) دب الخلاف بين الجانبين، وقام عارف بانقلاب مضاد أبعد فيه البعثيين عن السلطة لينفرد هو بالحكم. استمر عبد السلام عارف رئيسًا حتى وفاته بحادث طائرة عام ١٩٦٦ (Fattah, H., & Caso, F., 2011, pp. 80–84) ، فخلفه شقيقه عبد الرحمن عارف. ازدادت علاقات النظام العراقي الجديد متانةً مع المعسكر السوفيتي تدريجيًا، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ حين قطع العراق علاقاته مع أمريكا بسبب انحيازها لإسرائيل. وبحلول ١٩٦٨ كان العراق يتلقى السلاح والدعم الفني بشكل رئيسي من الاتحاد السوفيتي (Saadi, R. A. A. S., 2010, pp. 133–175). وفي ١٧ تموز عام ١٩٦٨ تحرك حزب البعث مجددًا ليقوم بانقلاب عسكري ثالث بالتعاون مع بعض الضباط غير البعثيين، وأطاح بنظام عبد الرحمن عارف دون سفك دماء يذكر تولى أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية وعودة البعث إلى السلطة بشكل أكثر رسوخًا. وبعد أسابيع أزاح البعثيون شركاءهم غير الحزبيين في الانقلاب لينفردوا بقيادة البلاد (Zuhairi, Z. A. A., 2012, pp. 145–156).

أن حالة العراق خلال المدة ١٩٥٨–١٩٦٨ تُظهر أن دور الاستخبارات الخارجية في الانقلابات لم يكن ثابتًا، بل تباين تبعًا لتغير ظروف الحرب الباردة. فبينما جاء انقلاب ١٩٥٨ بوصفه حركة وطنية داخل الجيش أنهت الملكية الموالية للغرب دون تدخل استخباراتي مباشر، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا لاحقًا لمحاولة احتواء نظام عبد الكريم قاسم، خاصة مع تنامي نفوذ الشيوعيين (Setti, Z., 2019, p. 65). أما انقلاب ١٩٦٣ فيبدو أنه شهد دورًا خفيًا أكثر وضوحًا للCIA في دعم القوى البعثية المناوئة لقاسم، في إطار سعي واشنطن لمنع العراق من الانزلاق نحو المعسكر السوفيتي، وهو ما تلاقى مع أهداف البعث في تصفية خصومه الشيوعيين والاستيلاء على الحكم (Gibson, B. R., 2015, pp. 28–45). وفي المقابل، لم

تظهر أدلة موثقة على تدخل أمريكي مباشر في انقلاب ١٩٦٨، غير أن نتائجه أسست لمرحلة بعثية طويلة انتهت بتحالف استراتيجي متزايد مع موسكو (Avneri, N., 2015, pp. 663–649). وبذلك يمكن القول إن الانقلابات العراقية عكست تفاعل العوامل الداخلية مع الصراع الدولي، حيث حققت واشنطن مكاسب مؤقتة عام ١٩٦٣، لكن المحصلة النهائية عززت النفوذ السوفيتي في العراق خلال العقود اللاحقة.

المطلب الثالث / أثر الانقلابات على الاستقرار السياسي وبناء الدولة

اولاً: أثر الانقلابات على الاستقرار السياسي

شهدت دول الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة موجات من الانقلابات العسكرية التي تركت آثارًا عميقة على الاستقرار السياسي فيها. أدى تكرار تغيير الحكومات بالقوة إلى عدم استقرار مزمن في العديد من الدول، حيث تعاقبت الأنظمة في فترات وجيزة دون ترسيخ حكم مستقر. فعلى سبيل المثال، عانت سوريا من سلسلة انقلابات بين ١٩٤٩ – ١٩٧٠ جعلتها إحدى أكثر الدول اضطرابًا سياسيًا في العالم خلال تلك الحقبة. شهدت البلاد نحو عشرة انقلابات خلال ١٧ عامًا، بما في ذلك حدثت ثلاثة انقلابات عام ١٩٤٩. كل تغيير حكومي كان يرافقه صراع على السلطة أدى إلى مزيد من إضعاف البنية السياسية وتصاعد الانقسامات الداخلية، مثل الانقسام الطائفي الذي ظهر داخل النخب الحاكمة والجيش في سوريا خلال الستينيات. وبشكل عام، تسبّب تواتر الانقلابات في إضعاف شرعية الحكومات؛ إذ يُنظر إلى الحكم المنبثق عن فوهة البندقية على أنه يفتقر للتفويض الشعبي، مما يدفع القادة الجدد إلى البحث عن مصادر بديلة للشرعية كالأيديولوجيا أو الإنجازات الثورية دون نجاح دائم (Salik, N., 2013).

إن فقدان الشرعية الدستورية الناتج عن تعطيل الدساتير أو إلغائها عقب الانقلابات خلق فراغًا سياسيًا وأضعف الثقة بالنظام السياسي. ففي إيران، أعاد الانقلاب المدعوم خارجيًا عام ١٩٥٣ الشاه إلى السلطة ووفر نوعًا من الاستقرار الأمني المؤقت، لكنه وصم نظامه بعقدة عدم الشرعية في نظر قطاعات واسعة من الشعب. هذا النقص في الشرعية تراكم عبر العقود اللاحقة وكان من العوامل التي أفضت إلى اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ (Awad, D. M., 2016, p. 214). كذلك الأمر في العراق، حيث أدى إنهاء الملكية بانقلاب عام ١٩٥٨ إلى إدخال البلاد في دوامة اضطرابات سياسية استمرت طيلة عقدٍ كامل. فقد تعاقبت الانقلابات والمحاولات الانقلابية بين ١٩٥٨ – ١٩٦٨، ولم تعرف البلاد الاستقرار طوال تلك المدة بسبب الصراع المستمر بين التيارات القومية واليسارية والقومية العربية حول السلطة. وتشير الدراسات إلى أن حقبة ما بعد سقوط الملكية اتسمت باضطراب أكبر من فترة الحكم الملكي نفسها، إلى أن جاء

انقلاب تموز عام ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث ليضع حدًا نسبيًا لهذا الفراغ ويؤسس لحكم أكثر استقرارًا (وإن كان استقرارًا سلطويًا) (Hassan, K. A., & Said, A. D., 2019, p. 14).

نرى أن الاستقرار الذي يعقب الانقلاب غالبًا ما يكون مؤقتًا ومشوبًا بالتوتر، إذ أدت هذه الانقلابات إلى إضعاف الممارسات الدستورية وتعطيل التطور الطبيعي للحياة السياسية، واعتماد الأنظمة الجديدة على الحكم العسكري والأمني لفرض النظام، كما في مصر وسوريا، محققةً هدوءً ظاهريًا على حساب التعددية والمشاركة الشعبية، وبذلك نرى أنها أنتجت استقرارًا هشًا وتوسيعًا للفجوة بين الحاكم والمحكوم، مع انعكاسات طويلة الأمد على الاستقرار السياسي.

ثانيا : أثر الانقلابات على بناء الدولة

تسببت الانقلابات في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة في تغييرات جذرية بمسار بناء الدولة ومؤسساتها، حيث أدى استيلاء العسكريين على الحكم إلى تغلغل الطابع العسكري في الأجهزة المدنية وإعادة ترتيب أولويات البناء المؤسسي لخدمة الأمن الداخلي وتثبيت السلطة الجديدة، ففي مصر بعد انقلاب ١٩٥٢، اعتمد الضباط الأحرار استراتيجية انتقائية قامت على موازنة التخلص من خصوم النظام مع الحفاظ على الكفاءات الإدارية لضمان استمرار عمل الدولة، مما ساعد على استقرار الجهاز البيروقراطي وتوجيه ولائه نحو النظام الجمهوري الجديد (Gordon, J., 1992, pp. 181–205). أما في العراق، فقد أفرغت سلسلة الانقلابات منذ عام ١٩٥٨ الدولة من العديد من الكفاءات الإدارية والسياسية المثقفة، مما ترك فراغًا قياديًا أثر سلبًا على أداء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ويظهر ذلك أن الانقلابات غالبًا ما عطلت التراكم الطبيعي للخبرات واستبدلت الكفاءة بالولاء، مع عواقب طويلة الأمد على بناء دولة حديثة ومؤسسات متخصصة (Dawisha, A., 2019, pp. 229–230).

من ناحية بنية المؤسسات، غالبًا ما أعادت الأنظمة المنبثقة عن انقلاب تشكيل مؤسسات الدولة بما يخدم ترسيخ حكمها ومنع أي تهديد مستقبلي. وقد برز مفهوم "تحصين النظام ضد الانقلاب" أو ما يسمى علميًاCoup-proofing كاستراتيجية شائعة اتبعها كثير من الحكام الجدد. تضمنت هذه الاستراتيجية إعادة هيكلة القوات المسلحة وأجهزة الأمن بطريقة تمنع تركيز قوة كبيرة في يد جهة واحدة يمكن أن تنازع النظام١. على سبيل المثال، قام حافظ الأسد في سوريا بعد ١٩٧٠ بخلق تشكيلات أمنية وعسكرية موازية ووضع ضباط موثوقين (معظمهم من طائفته العلوية) في مراكز السيطرة ضمن الجيش والأجهزة الخاصة. شكّلت هذه السياسة استمرارًا لنهج بدأ عقب انقلاب البعث ١٩٦٣ ثم انقلاب ١٩٦٦، حيث تم تطهير الجيش من الضباط المحسوبين على القوى المنافسة سواء من الطبقة السياسية القديمة أو من الطائفة السنية التي

هيمنت تقليديًا – وإحلال ضباط من خلفيات موالية للنظام الجديد. صحيحٌ أن هذه الإجراءات ضمنت ولاء المؤسسة العسكرية ومنعت وقوع انقلابات مضادة، لكنها أثرت سلبًا على احترافية الجيش وتماسكه الوطني. إذ بات الولاء للنظام والحزب الحاكم يتقدم على مبدأ الكفاءة العسكرية، مما أضعف فعالية الجيوش في مواجهة التحديات الخارجية وأحيانًا سمح بتغوّل الأجهزة الأمنية على حساب سيادة القانون (Al-Awfi, M., & Al-Mazkawi, I., 2024, pp. 44–46).

وفي حالة ليبيا بعد انقلاب ١٩٦٩، اختار معمر القذافي مسارًا أكثر تطرفًا في إضعاف المؤسسات العسكرية التقليدية، حيث همّش الجيش النظامي بشكل منهجي وأوكل مهام الأمن والحماية إلى كتائب خاصة وميليشيات تدين بالولاء المباشر له. كان هذا رد فعل على محاولات انقلابية فاشلة في السبعينيات، وأدى إلى بناء دولة بوليسية تتركز فيها السلطة بيد الزعيم ومقربيه مقابل إقصاء المؤسسة العسكرية كقوة مستقلة (Al-Suwaidi, S. A., et al., 2025, p. 5).

أما على صعيد البناء الدستوري والتشريعي، أثّرت الانقلابات على البناء الدستوري والتشريعي بشكل بالغ، إذ أدّت غالبًا إلى تعليق أو إلغاء الدساتير القائمة واستبدالها بمراسيم دستورية تمنح القادة الجدد صلاحيات واسعة، مما قلّص دور المؤسسات التمثيلية والتشريعية لصالح هيمنة السلطة التنفيذية، غالبًا العسكرية. ففي مصر عام ١٩٥٢ حُلّ البرلمان وأُلغيت الأحزاب السياسية لتنشأ تنظيمات موجهة من الدولة (Al-Bishri, T., 1987, pp. 70–72) ، بينما في العراق وسوريا عطلت الانقلابات البرلمانات وأُنشئت مجالس قيادة ثورية تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية معًا. واستُبدلت الشرعية الدستورية التقليدية بشرعية ثورية أو تصحيحية تعتمد على بيان الانقلاب واستفتاءات شعبية شكلية، مع إصدار دساتير مؤقتة مثل دستور ١٩٦٤ في العراق لتكريس هيمنة السلطة التنفيذية والحزب الواحد، فيما أصبح الطوارئ والقوانين الاستثنائية الوضع الافتراضي لسنوات طويلة، مما قوّض سيادة القانون وعمّق النهج السلطوي في الحكم والإدارة (United States Central Intelligence Agency, 1973).

أدى حكم الانقلابيين إلى تنفيذ مشاريع تنموية طموحة استغلت مركزة السلطة وسرعة اتخاذ القرار، كما في مصر الناصرية التي شهدت الإصلاح الزراعي وأممت قناة السويس وبناء قطاع عام قوي (Al-Bishri, T., 1987, pp. 117–118) ، وفي العراق بعد ١٩٦٨ حيث أُنهِكت صناعة النفط وتم توجيه العائدات للتعليم والصحة والبنية التحتية، وفي إيران خلال حكم الشاه الذي أطلق "الثورة البيضاء" لتوزيع الأراضي وتحديث الاقتصاد. ورغم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، كانت هذه المشاريع تتم فوقيًا في ظل غياب المشاركة السياسية والرقابة الشعبية، ما

جعل استدامتها مرتبطة باستقرار النظام، كما ظهر في انهيار الشاه وتراجع متانة الدولة العراقية لاحقًا بسبب الفساد والقمع السياسي. كما أعادت الانقلابات هيكلة المؤسسات لخدمة السلطة المركزية وضمان ولاء الأجهزة، مما عزز قدرة الدولة على تعبئة الموارد بسرعة لكنه همّش الكفاءات المستقلة وأضعف مؤسسية الحكم، لتبقى التحولات التنموية الانتقائية أكثر خدمة للنظام الحاكم منها لبناء دولة حديثة متماسكة وقائمة على أسس قانونية سليمة.

خلاصة القول، تركت الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة تأثيرًا مركبًا على مسار بناء الدولة: فمن جهة، سرعت تغيير النخب القديمة وفتحت المجال أمام توجهات تحديثية راديكالية وغيرت أولويات السياسات العامة، ومن جهة أخرى، أعاقت التطور المؤسساتي الطبيعي ورسخت نمط حكم يعتمد على القوة والولاء بدلاً من الكفاءة والشرعية الدستورية. وبهذا اختلطت نتائجها بين بعض البناء والكثير من الهدم، بناء أجهزة أمن وجيوش موالية لكنها ضعيفة الاحترافية، وبناء اقتصاديات مركزية مع تضخم دور الدولة مقابل تقييد المجتمع المدني، وهدم أسس المشاركة السياسية وسيادة القانون. إنها بحق حقبة طبعت مؤسسات الدولة بطابعها العسكري الأمني الذي ظل حاضرًا في العديد من تلك الدول حتى بعد عقود من انتهاء الحرب الباردة.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط شكّلت إحدى الساحات الأكثر حيوية وتعقيدًا في سياق الحرب الباردة، حيث تداخلت العوامل الإقليمية والدولية والاستخباراتية في إعادة تشكيل توازنات القوى السياسية، ولا سيما من خلال ظاهرة الانقلابات العسكرية. فقد لم تكن هذه الانقلابات نتاجًا لعوامل داخلية بحتة، بل جاءت في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للتنافس الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وسعي كل طرف إلى توسيع نفوذه الاستراتيجي والأيديولوجي داخل المنطقة، وأظهرت الدراسة أن القوى الإقليمية لعبت دورًا فاعلًا في توجيه مسار الأحداث، سواء عبر دعم انقلابات بعينها أو مواجهة أخرى، بما يخدم مصالحها وتحالفاتها الدولية. كما برز الدور المحوري للأجهزة الاستخباراتية، التي استخدمت وسائل متعددة كالدعاية، والتمويل السري، واختراق المؤسسات العسكرية، واستثمار الانقسامات الداخلية، بهدف تغيير الأنظمة أو تثبيتها دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

وبناءً على ذلك، يتضح أن الانقلابات السياسية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة كانت جزءًا من بنية صراع أوسع، تجاوز حدود الدول الوطنية، وأسهم في ترسيخ حالة عدم

الاستقرار السياسي، وإعاقة مسارات التنمية وبناء الدولة، وهي آثار ما تزال انعكاساتها قائمة في كثير من دول المنطقة حتى اليوم .

الاستنتاجات

١-شكلت الحرب الباردة الإطار العام الذي تحركت في ظله الانقلابات السياسية في الشرق الأوسط، حيث ارتبطت هذه الانقلابات بالصراع الأيديولوجي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

٢-لم تكن الانقلابات العسكرية ظاهرة داخلية خالصة، بل جاءت في أغلب الحالات نتيجة تفاعل معقد بين عوامل داخلية وتدخلات خارجية مباشرة أو غير مباشرة.

٣-لعبت القوى الإقليمية دورًا محوريًا في دعم أو إفشال الانقلابات، وفقًا لمصالحها وتحالفاتها الدولية، كما ظهر في أدوار مصر وتركيا وإيران وإسرائيل.

٤-مثلت الأجهزة الاستخباراتية أداة رئيسة في إدارة الصراع الدولي في المنطقة، حيث استُخدمت الانقلابات كوسيلة منخفضة الكلفة لتغيير الأنظمة مقارنة بالتدخل العسكري المباشر.

٥- اظهرت دراسات الحالة (إيران، سوريا، العراق) أن نجاح الانقلابات كان غالبًا مرتبطًا بوجود بيئة داخلية هشّة، تتسم بالانقسام السياسي وضعف المؤسسات الدستورية.

٦-اسهمت التدخلات الاستخباراتية الخارجية في تعميق عدم الاستقرار السياسي، وأدت في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية، مثل تعزيز التوجهات القومية أو التقارب مع المعسكر المناهض.

٧-كان للانقلابات خلال الحرب الباردة أثر طويل المدى في تشكيل بنية الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، حيث كرّست دور المؤسسة العسكرية في الحكم وأضعفت الممارسة الديمقراطية.

التوصيات

١-ضرورة تعميق الدراسات التاريخية المقارنة حول دور الاستخبارات والانقلابات في الشرق الأوسط، وربطها بالتحولات السياسية الراهنة لفهم جذور الأزمات الحالية.

٢-تعزيز الوعي بأهمية بناء مؤسسات سياسية ودستورية قوية وقادرة على الحد من التدخلات الخارجية واستغلال الانقسامات الداخلية.

٣-التأكيد على أهمية الشفافية والرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، بما يقلل من احتمالات توظيفها كأداة للانقلابات السياسية.

٤-دعوة الباحثين إلى توسيع نطاق البحث ليشمل حالات أخرى في المنطقة، مثل اليمن والسودان وليبيا، لإثراء التحليل المقارن.

٥-الاستفادة من دروس الحرب الباردة في صياغة سياسات إقليمية أكثر استقلالية، تقوم على تقليل الارتهان للقوى الكبرى وتغليب المصالح الوطنية.

٦- تشجيع مراكز البحث وصناع القرار على دراسة الأبعاد غير العسكرية للصراع الدولي، وخاصة الدور الاستخباراتي، لما له من تأثير بالغ في استقرار الدول.

المصادر والمراجع باللغة العربية

العقابي، أ. أ .(2010) .*العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في النشأة والتطور والتاريخ والنظريات* .بغداد.

الكعكي، ي. أ .(1986) .*الشرق الأوسط والصراع الدولي* .دار النهضة العربية.

الكيالي، أ. و .(1993) .*موسوعة السياسة* (المجلد ٢). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

السعيدي، ع. م .(2011) .*الولايات المتحدة والأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: رؤية إصلاحية* . دار ومكتبة البصائر.

الصمد، ر .(2012) .*الأسس العامة في الجغرافية السياسية والجيوسياسية* .مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

دويشا، أ .(2019) .*العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال* (ترجمة س. طالب). مركز الرافدين للحوار. (العمل الأصلي منشور باللغة الإنجليزية).

ديب، ك .(2012) .*تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١* (الطبعة الثانية). دار النهار.

فتاح، ح.، &كاسو، ف .(2011) .*تاريخ موجز للعراق الحديث* (ترجمة م. ن. أحمد). مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي. (العمل الأصلي منشور باللغة الإنجليزية).

هلال، أ. أ .(1989) .*أمريكا والوحدة العربية .(1945–1982)* مركز دراسات الوحدة العربية.

منصور، م. م .(1996) .*الصراع الأمريكي–السوفيتي في الشرق الأوسط* .مكتبة مدبولي.

نصر، س. م.، &الحناوي، ك. أ .(1949) .*الشرق الأوسط في مهب الريح* .مكتبة النهضة المصرية.

صباح، أ .(1998) .*الصراع الدولي خلال نصف قرن (1945–1995)* (الطبعة الثانية). الدار اللبنانية المنهل.

الزهيري، ز. أ. أ .(2012) .*عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق .(1966–1968)* دار أسامة للنشر والتوزيع.

ديني، إ .(2014) .*الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة* .مكتبة الوفاء القانونية.

عبد الله، إ. س .(2015) .*الحرب الباردة: دراسة تاريخية في العلاقات الأمريكية–السوفيتية .(1945–1963)* آشور بانيبال للكتب.

راشد، ج. م .(2017) .*الحرب الباردة والشرق الأوسط: مبدأ أيزنهاور أنموذجاً* .حوليات آداب عين شمس، ٤٥.

الرسائل والأطروحات

بوزيدي، أ. ر .(2015) .التنافس الأمريكي–الروسي في الشرق الأوسط: الأزمة السورية (٢٠١٠–٢٠١٤) نموذجاً)رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.(

ركاب، ف.، &شفيعي، ك .(2014) .الحرب الباردة وأثرها على المشرق العربي: فلسطين ومصر والعراق) (1948–1958)رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة، الجزائر.(

السعدي، ر. ع. ع. س .(2010) .العلاقات العراقية–السوفيتية) (1963–1968) رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية.(

ستي، ز .(2019) .الأحزاب السياسية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية: الحزب الشيوعي العراقي أنموذجاً) (1946–1963)رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.(

صويب، س .(2017) .الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة) (1945–1991) رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.(

البشري، ط .(1987) .الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو .(1952–1970) مؤسسة الأبحاث العربية.

المصادر والمراجع بالإنجليزية

Al-Aqabi, A. A. (2010). International relations: An analytical study of origins, emergence, history, and theories. Baghdad.

Al-Ka'aki, Y. A. (1986). The Middle East and international conflict. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Kayali, A. W. (1993). Encyclopedia of politics (Vol. 2). Arab Institution for Studies and Publishing.

Al-Sa'idi, O. M. (2011). The United States and the United Nations in the post–Cold War period: A reformist vision. Dar wa Maktabat Al-Basa'er.

Al-Samad, R. (2012). General foundations in political geography and geopolitics. Hindawi Foundation for Education and Culture.

Dawisha, A. (2019). Iraq: A political history from independence to occupation (S. Talib, Trans.). Al-Rafidain Center for Dialogue. (Original work published in English)

Dib, K. (2012). The contemporary history of Syria: From the French Mandate to the summer of 2011 (2nd ed.). Dar Al-Nahar.

Fattah, H., & Caso, F. (2011). A brief history of modern Iraq (M. N. Ahmad, Trans.). Mu'assasat Misr Murtada for the Iraqi Book. (Original work published in English)

Helal, A. A. (1989). America and Arab unity (1945–1982). Center for Arab Unity Studies.

Mansour, M. M. (1996). The American–Soviet conflict in the Middle East. Madbouli Library.

Nasr, S. M., & Al-Hinnawi, K. A. (1949). The Middle East in the wind. Egyptian Renaissance Library.

Sabah, A. (1998). International conflict over half a century (1945–1995) (2nd ed.). Lebanese Dar Al-Manhal.

Zuhairi, Z. A. A. (2012). Abdul Rahman Arif and his political role in Iraq (1966–1968). Dar Osama for Publishing and Distribution.

Dini, I. (2014). Turkey's regional role in the Middle East after the Cold War. Wafa Legal Library.

Abdullah, I. S. (2015). The Cold War: A historical study of American–Soviet relations (1945–1963). Ashur Banipal for Books.

Rashed, J. M. (2017). The Cold War and the Middle East: The Eisenhower Doctrine as a model. Annals of Ain Shams Arts, 45.

Theses and Dissertations

Bouzeidi, A. R. (2015). American–Russian competition in the Middle East: The Syrian crisis (2010–2014) as a case study (Master's thesis, University of Mohamed Khider, Biskra).

Rakab, F., & Shafii, K. (2014). The Cold War and its impact on the Arab Mashreq: Palestine, Egypt, and Iraq (1948–1958) (Master's thesis, University of Khemis Miliana, Algeria).

Saadi, R. A. A. S. (2010). Iraqi–Soviet relations (1963–1968) (Master's thesis, Al-Mustansiriyah University).

Setti, Z. (2019). Iraqi political parties after World War II: The Iraqi Communist Party as a model (1946–1963) (Master's thesis, University of Mohamed Khider, Biskra).

Souib, S. (2017). The Middle East during the Cold War (1945–1991) (Master's thesis, University of Mohamed Boudiaf–M'sila).

Al-Bishri, T. (1987). Democracy and the July 23 regime (1952–1970). Arab Research Foundation.